ميناء الحاويات يستقبل ٣٨ سفينة في فبراير

٢,٤ مليار ريال صادرات اليمن عبر ميناءي عدن والحاويات والمطار

■،، عدن/ سبأ

بلغت قيمة صادرات اليمن من الاسماك والمنتجات الزراعية والصناعية عبر ميناءي عدن والحاويات ومطار عدن خلال يناير-فبراير ٢٠١١م مليارين و٤٠٥ ملايين و٦٢٤ ألف ريال.

وأوضحت احصائية صادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ على نسخة منها أن الأسماك المصدرة شملت الأسماك المجمدة والباغة والبطابط والشروخ والحبار والداحة والقرش والساردين المعلب وغيرها فيما شملت الصادرات الصناعية زيوت الطبخ والألمنيوم والعطور وأكياس بولي وتضمنت المنتجات الزراعية البن ونخالة القمح.

وذكرت الإحصائية أنه تم تصدير تلك المنتجات إلى ٤٤ بلدا تصدرتها الإمارات والصين والسعودية ومصر وسيرلانكا ولبنان وسوريا ونيجيريا والاردن والارجنتين.

في غضون ذلك استقبل ميناء الحاويات بعدن خلال شهر فبراير الماضي ٣٨ سفينة حاويات من مختلف الموانئ العالمية افرغت ٢٩ ألفا و٥٨٤ حاوية.

وبينت إحصائية صادرة عن ميناء عدن تلقت سبأ نسخة منها أنه تم خلال فبراير الماضي تصدير ٧٦ ألفا و٣٨٥ طنا متريا من النفط اليمني.

وأفادت الإحصائية أن ميناء الزيت بمصافاة عدن استقبل ٣٢١ ألفا و٦١٠ أطنان من خامات النفط إضافة إلى ٣٥ ألفا و٧٣٨ طنا متريا من المازوت ونحو ٢١٩ ألفا و٢٨١ طنا من السولار إضافة إلى ١٨ ألفا و١٩٢طنا من الكيروسين.

وأشارت إلى أن أرصفة ميناء عدن مونت ٣٣ سفينة ترانزيت بنحو ألفين و٧٩١ طنا متريا من الوقود، وألف و٤٢٣ طنا متريا من الغاز إضافة إلى تموين ٣٥ سفينة باحتياجاتها من المياه النقية.

١٠ ملايين دولار قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء المكلا

■،، المكلا/ سبأ

بلغت قيمة الصادرات السمكية والمواد الأخرى من المنتجات الوطنية عبر ميناء المكلا خلال العام ٢٠١٠م ١٠ملايين و١٣٧ ألف دولار.

فيما بلغت قيمة الواردات من السلع الأساسية والمواد الأخرى عبر الميناء ٣٩ مليونا و٦١٦ ألفا و٩٤٨ دولارا.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بساحل حضرموت خالد عوض غانم لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن إجمالي الشركات التجارية العاملة بساحل حضرموت حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ بلغ ١٧٥ شركة استثمارية وتجارية.

وأشار إلى أن المكتب قام خلال نفس الفترة بتسجيل ٣٢١ اسما تجاريا لمختلف الفئات والأنشطة التجارية، بالإضافة إلى النزول الميداني لتنظيم قطاع التجارة الداخلية ورصد أسعار المواد الغذائية والأساسية وضبط مخالفات الجودة بالتعاون مع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس إضافة إلى الرقابة الدورية على المحلات التجارية للتأكد من اشهار الأسعار.

وأضاف أن المخالفات المضبوطة خلال العام الماضي بلغت ١٦٢ مخالفة توزعت على، عدم اشهار الأسعار وبيع سلع فاسدة، ومخالفة التسعيرة إضافة إلى بيع بضاعة مقلدة٠

تراجع قيمة وكمية واردات اليمن من الدواجن بنسبة ١٥٪، ٤٣٪ على التوالي في ٢٠١٠م

كتب / منصور شايع

■،، سجلت قيمة وكمية واردات اليمن من الدواجن ومنتجاتها خلال العام الماضي ٢٠١٠م تراجعا سنويا بنسبة ١٥,٢٪ في القيمة وبنسبة ٤٣,٢٪ في الكمية . حيث بلغت قيمة الواردات أكثر من ٤١ ملياراً و٣٦٢ مليونا و٩٤٨ الف ريال مقابل ٣٥ ملياراً و٨٧٧ مليونا و١٩٠ ألف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م ، مسجلة زيادة في القيمة بنحو ٥ مليارات و٤٨٥ مليونا و٧٥٨ ألف ريال

وأشارت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها الثورة " إلى أن كمية الدواجن الحية ولحومها المستوردة في ٢٠١٠م ٥٣٩ ألفا و٥٢٦ طناً، مقابل ٩٥٠ ألفا ٣٠٧ أطنان في العام السابق بانخفاض ٤١٠ آلاف و٧٨١ طناً .

وبحسب البيانات فأن واردات اليمن من الدواجن الحية ولحومها والكتاكيت سجلت في عام ٢٠٠٦م كمية مليون و٥٠٧ آلاف و٣٧٩طنا بقيمة إجمالية ١٦ ملياراً و٤٦ مليونا و٣٦ الف ريال وتراجع هذا الرقم في العام التالي في الكمية المستوردة إلى ٧٥٤ ألفا و٦٥٣ طناً بقيمة إجمالية ٢٨ ملياراً و٧٤٧ مليونا و٨٤١ ألف ريال، وتراجعت الكمية في عام ٢٠٠٨م إلى نحو ٥٤٠ ألفا و٤٢٣طنا بقيمة ٢٥ ملياراً و٨٧١ مليونا و١٢٧ ألف ريال .

يشار إلى أن تراجع كمية واردات بلادنا من الدواجن وخاصة الكتاكيت المستوردة من الخارج خلال الأربع السنوات الماضية يعود إلى توجه العديد من المستثمرين في القطاع الخاص للدخول في عملية إنتاج الكتاكيت محليا بحسب محللين اقتصاديين إلى جانب تراجع الخوف بشأن مرض أنفلونزا الطيور الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في تغطية الاحتياج في السوق من الإنتاج المحلي وبالتالي تراجع المستورد منها بصورة عامة .

تسجيل ٢٣٢٧ منشأة صناعية في محافظة ذمار

■،، ذمار/سبأ

بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تم تسجيلها رسميا في المسح الصناعي بمحافظة ذمار حتى نهاية العام الماضي ألفين و٣٢٧ منشأة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة.

وأوضح تقرير مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة تلقت (سبأ) نسخة منه أن هذه المنشآت استوفت كافة الشروط وتمارس العمل وفقا لنشاطها الذي أنشأت من أجله.

وبين التقرير أن ٧٨ منشأة أخرى تم تحويلها من منشآت صناعية إلى منشآت أخرى، فيما ٩٥١ منشأة متوقفة نهائيا بعد أن كانت مصنفة بأنها منشآت صناعية و٧٠ منشأة مغلقة بصورة مؤقتة.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة أحمد الحياسي أن عملية المسح الصناعي جرت بالتعاون مع فرع الجهاز المركزي للإحصاء ضمن المسح الصناعي الشامل الذي جرى تنفيذه في عموم المحافظات نهاية العام الماضي.

تأهيل ١٧٤٧ متدرباً من موظفي كاك بنك العام الماضي

■،، صنعاء / سبأ

نفذ بنك التسليف التعاوني والزراعي ٩٦ برنامجا تدريبيا خلال العام الماضي في المجالات المصرفية والعلمية، استفاد منها ألف و٧٤٧ من كوادر ومنتسبي كاك بنك.

وأشار التقرير السنوي للبنك الخاص بالتأهيل والتدريب، الذي تلقت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ نسخة منه أن أنشطة التدريب شملت تأهيل الكوادر العاملة في المركز الرئيسي والفروع في المحافظات ومختلف الإدارات والتخصصات التابعة للبنك.

وبين التقرير أن برامج التدريب تضمنت ١٥ دورة تدريبية خارجية في عدد من الدول العربية والأجنبية، استفاد منها أكثر من ٣٥ من كوادر ومنتسبي البنك في مختلف القطاعات والإدارات المعنية بالمجالات التدريبية.

وبحسب التقرير فإن النجاحات التي حققها البنك في العمل المصرفي والخدماتي تعد ثمرة تنفيذ حزمة من البرامج والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية إلى جانب تكثيف أنشطة التدريب للكادر البشري.

وأشار التقرير إلى أن البنك شهد عملية تطوير من خلال استثماره للبنية التحتية التكنولوجية والحفاظ عليها من التقادم والاستثمار المستمر في تحديث البرامج وشراء الأنظمة المكملة والتي تقدم خدماته بمعايير دولية.

رأي اقتصادي

دكتور/أحمد البواب

منافسة شركات التأمين في اليمن

■،، تتعرض السوق التأمينية اليمنية بصورة كبيرة للمنافسة بين شركاتها المحلية، وهي كيانات صغيرة الحجم، وبين الشركات الأجنبية العاملة في بلادنا، ومنها شركات عالمية تتمتع بإمكانيات مالية وفنية عالية، فليس بخاف على مَنْ يعمل في شركات التأمين في بلادنا ً أن المنافسة من الأمور المطلوبة في جميع مجالات الحياة، إلا أن حدتها تكون لها آثار ضارة تجعلها تنحرف عن الالتزام بالقواعد الفنية السليمة للعملية التأمينية وتسبب أضراراً بالغة بالنسبة لقطاع التأمين وهبوط مستوى الخدمة التأمينية والأسعار ومستوى العاملين في القطاع التأميني واضطراب السوق التأميني واستنزاف أموال شركات التأمين، لا سيما الصغيرة.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة فإن الاندماج بين الكيانات التأمينية اليمنية هو الملجأ الوحيد والآمن للاستمرار حتى تتمكن شركات التأمين اليمنية من أداء دور أكثر تميزاً في مجال الخدمة والمنافسة، فإنني أطالب شركات التأمين من خلال هذا المنبر ومن خلال الاتحاد اليمني للتأمين باتخاذ قرار الاندماج في ما بينها لتكوين كيانات أكثر قوة تتضافر فيها جهود المندمجين لإنجاح عملية الاندماج وذوبان المندمجين في ثقافة شركة واحدة، فيتعاون المتنافسون فيها من دون تردد، مستهدفين إنجاح عملية الاندماج، مع السعي إلى وضع استراتيجية تحالفية تدور حول مفهوم مجموعة العلاقات التعاونية بين الشركات التي من شأنها تحسين المنافسة في الشركات المتحالفة من خلال تبادل التكنولوجيا والمهارات وتطوير المنتجات والاهتمام بالبحوث والتدريب والتوزيع والخدمات والتوسع في السوق وإدماج قطاع التأمين اليمني في إطار منطقة التجارة العربية، وأن تؤدي خدماتها في أي بلد عربي أو أفريقي مجاور، وصولاً إلى تعميق الاستثمارات اليمنية بصفة خاصة والعربية الأفريقية بصفة عامة من أجل تلبية حاجات الزبائن وتمسكهم بالشركات الجديدة والمندمجة في كيان واحد وتحسين فعاليات شبكات التوزيع والمنافسة.

E mail- ahmed albawab@hotmail.com

خبراء ماليزيون يؤكدون وجود فرص واعدة أمام منتجات القطاع الصناعي اليمني في الأسواق الدولية

..كشف خبراء ماليزيون في مجال الصناعة عن وجود فرص واعدة أمام القطاع الصناعي اليمني الخاص لقيام سلسلة جديدة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الأغذية والملابس والطاقة والتعدين والملابس وأدوات التجميل والصيدلة والأسماك والأحياء البحرية.

ويعتقد الخبراء أن تلك الفرص حقيقية بناء على معطيات وحقائق ثابتة تم استيفاؤها من خلال بيانات عن الأسواق الدولية أكدت أن المنتجات الصناعية اليمنية ستكون ذات ميزة نسبية منافسة بقوة،مما يجعله تسهم جديا في استيعاب العمالة ضمن مشروعات صغيرة منتجة وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

تقرير /أحمد الطيار

وقال الخبراء الذين يمثلون شركة سيريم الماليزية إنهم متأكدون من إن القطاع الصناعي اليمني في حال تطبيقه لإستراتيجية التنمية الصناعية التي أعدوها وفقا لأحدث الممارسات العلمية الحديثة سيتمكن من قيادة عجلة النمو الاقتصادي للبلد ويمكنه من الوصول إلى ٩٪ بحلول ٢٠٢٥م وهو ما يجعل هذه الإستراتيجية منسجمة مع الرؤية اليمنية ٢٠٢٥م.

وخلال عام ونصف العام تمكن الفريق الماليزي بناء على طلب من الحكومة اليمنية من انجاز مسودة إستراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن من خلال دراسة وعمل ميداني شمل الغوص والتحليل في بيانات القطاعات الاقتصادية اليمنية الواعدة وبعمليات التحليل والتدقيق في البيانات تم عمل مقارنات مع دول أخرى عملت بنفس المنهج.

وتضم الإستراتيجية التي أقرتها الحكومة خلال شهر يناير الماضي إطارا أعد بناء على نتائج الدراسة الميدانية يتضمن توصية بالصناعات الواعدة التي يمكن أن تحفز وتدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، سواء من خلال الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، لدعم التنوع الاقتصادي في اليمن وقيادة التحول من صناعة معتمدة على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي إلى الصناعات الواعدة.

وغطت دراسة الإستراتيجية الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، باتباع ثلاث مراحل رئيسية تمثلت في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المُقارن، والتوصيات الإستراتيجية.

ووضعت سبع استراتيجيات رئيسية للصناعات الواعدة اليمنية هي التوجه نحو التصدير والاستهلاك المحلي، ودعم التوجه نحو تكوين المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، إضافة إلى شراكة القطاع العام والخاص والمجمعات العنقودية الصناعية الإستراتيجية ، والمناطق الاقتصادية الإستراتيجية، والإبداع.

وفيما تهدف الإستراتيجية لإعادة تنشيط القطاع الصناعي لكي يسهم بفاعلية في الناتج القومي ومن ضمن أهدافها وضع توصيات للقطاعات الواعدة في الصناعة والتي من شأنها تحقيق تقدم للأمام نجد أنها تعتمد في رؤيتها على عدة جوانب منها تطوير إستراتيجية للتصنيع من خلال التركيز على الصناعات المنتجة وخطة عمل تعتمد على المبادرة والابتكار.

ومن خلال تناول وضع اليمن في الجداول الدولية مع الأرقام التي تكشف حجم قطاعها المالي ووضعها التجاري ونقاط القوة والضعف تم التأكيد على أن الدخل القومي وصل في ٢٠١٠م إلى ٣٠ مليار دولار وهناك أمال أن يصل النمو في ٢٠٢٥م إلى ٩٪.

وبينت الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات جيدة لقيام صناعات غذائية سمكية تعتمد أساسا على الإنتاج الحالي لليمن من الثروة السمكية والأحياء البحرية فمن الإنتاج السمكي ستقام صناعات غذائية متعددة يمكن تصديرها للخارج مما يجعلها توفر قيمة مضافة كبيرة وليس الاعتماد على تصدير المنتجات البحرية مباشرة كما هو الآن.

وتوضح أن الأسواق الدولية تحتاج لأنواع معينة من الأطعمة البحرية وهي التي تتوفر في اليمن بنسبة كبيرة وستجني ثمارا واسعة للأيادي العاملة في تلك الصناعات في حال قيامها.

وفي جانب الصناعات الغذائية النباتية هناك فرص واعدة لإنتاج مشروبات غذائية وأطعمة من التمور والرمان والموز وهي بحد ذاتها من أهم المنتجات اليمنية المنافسة كما يمكن للصناعات الحالية الاستفادة من الألبان المحلية ودمج صناعات غذائية بها مما ينتج مكونا هاما سيمثل قوة غذائية للمجتمع بقيمة بروتينية وفيتامينات كبيرة.

كما أشارت إلى جانب هام من الصناعات المعتمدة على النباتات مثل صناعات الأدوية والمنتجات التجميلية والمنظفات إذ أن اليمن يمكنه إنشاء مثل هذه الصناعات طالما وإنها تعتبر توجه العالم حاليا لأنها منتجة خالية من المواد الكيميائية ومن مصدر اخضر.

وفي جانب قطاع الطاقة الواعدة يمكن قيام صناعة طاقة متجددة من مصادر جديدة تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية والحرارة في باطن الأرض الأمر الذي سيمكن اليمن من توليد ما يقارب من ٢٥٪ من احتياجاته المستقبلية من هذه المصادر أنه تم توفير التمويل اللازم لها وفقا للأنظمة العالمية ، مبينة أن اليمن يمتلك إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة الجيوحرارية من باطن الأرض وهي بذاتها ستمثل نقلة نوعية لليمن في إنتاج طاقة نظيفة وفقا للمعايير الدولية

وأوضحت الدراسة أن هناك فرصا عديدة لإنتاج صناعات معدنية عديدة من خلال استغلال المواد والمعادن اليمنية ففي حجر الجير مثلا يمكن قيام صناعات لطحنها وفرزها إلى أحجام صغيرة بقيمة الميكرو والنانو بحيث ستضيف قيمة مضافة هائلة لليمن من خلال بيعها في الأسواق الدولية.

وركزت الدراسة على جوانب هامة هي الابتكار والتغليف والتعليب الجيد للمنتجات اليمنية مؤكدة أن هذه الشروط هي المفتاح الحالي للأسواق الدولية.